تونس: يجب احترام وحماية الحق في حرية التجمع

16 كانون الثاني/جانفي 2018

يجب على السلطات التونسية احترام وحماية الحق في حرية التجمع والتعبير لكل الأشخاص في تونس، وتنظيم استخدام القوة ضد المتظاهرين بموجب معايير القانون الدولي، وضمان إطلاق السراح الفوري للمحرومين تعسفيا من حريتهم كنتيجة لممارستهم الشرعية والسلمية لحقوقهم، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

خلال الأسبوع السابق، خرج المتظاهرون في الشوارع منددين بإجراءات الحكومة الاقتصادية، بما فيها رفع الأسعار والضرائب. كما حصلت العديد من أحداث العنف المتفرقة، والنهب، والتخريب، بما فيها اعتداءات على مقرات الشرطة.

وكنتيجة لذلك، تم توقيف أكثر من 800 شخص. كما مات واحد من المتظاهرين يوم الاثنين 8 كانون الثاني/جانفي 2018 في طبربة، 30 كم غرب تونس العاصمة.

"إن أعمال العنف المتفرقة التي قام بها بعض الأشخاص لا تبرر حجم وطبيعة التدخل في حرية التجمع السلمي للآخرين" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "يجب على السلطات التونسية إطلاق السراح الفوري لأولئك الموقوفين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في التجمع، وتوفير ضمانات الإجراءات السليمة لمن يشتبه فيه أن يكون مسؤولا على افعال مجرمّة".

وعند التعامل مع التجمعات العامة، يجب أن تلتزم السلطات التونسية بواجباتها تحت القانون الدولي لحقوق الانسان، ليس فقط تلك المتعلقة بحريات التعبير وتأسيس الجمعيات والتجمع السلمي، ولكن أيضا تلك المتعلقة بالحق في الحياة، والحرية من التعذيب أو أي معاملة قاسية، لاإنسانية أو مهينة أو عقوبة، والحق في الحرية وأمان الشخص، (وأن يكون حرا من الاعتقال أو الحبس التعسفي).

ومن تم، يجب أن تستخدم قوات الامن القوة بموجب مبادئ الضرورة، والتناسب، والحرص، وبطريقة تحترم وتضمن حياة الأشخاص وأمنهم.

هذا تعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها من أن انتهاكات حقوق الانسان تحصل الآن بالرغم من جهود الإصلاحات العديدة خلال السبع السنوات بعد الثورة.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، ت: +41798783546، البريد الالكتروني: said.benarbia@icj.org